

الباب الثاني

دراسة نظريات

أ. المفهوم النظري

1. تعريف الإشتغال

وفي علم النحو العربي؛ أن الإشتغال هو فعل أو ما يقوم مقام الفعل عن اسم متقدم عليه بضمير هذا الإسم بما نسب إلى ضميره أو ملابسه، ولو تفرغ الفعل للإسم أو لما نسب إلى ضميره لنصبه لفظاً أو محلاً.¹ وذلك نحو: اللغة العربية تعلمتها؛ تلحظ أن الفعل (تعلم) شغلت بضمير الهاء الغائبة وهذه الضمير تعود إلى الأسماء السابقة على الفعل أي جملة الإسمية التي وجودها اللغة العربية.

وفي كتاب الشيخ عبد الله أحمد الفاكهي؛ الإشتغال هو أن يتقدم إسم على عامل من حقه أن ينصبه، لولا اشتغاله عنه بالعمل في ضميره.² والإشتغال أن يتقدم إسم ويتأخر عنه فعل أو وصف مشتغل بالعمل في ضمير الإسم السابق أو في ملابسه عن العمل في الإسم السابق.

وقال ابن مالك في كتابه:

إن مضمراً اسم سابق فعلاً شغل  عنه: بنصب لفظه أو المحل

فالسابق انصبه بفعل أضمراً  حتماً موافقاً لما قد أظهر

¹ ابن حمدون، حاشية العلامة ابن حمدون على شرح المكودي لألفية ابن مالك، كريباً طه فوتراً: سمارح، ج: 1، ص: 134

² الشيخ عبد الله أحمد الفاكهي، الفواكه الجنية، سنقافورة: الحرمين، ص: 61

والإشتغال هو أن يتقدم إسم ويتأخر عنه فعل قد عمل في ضمير ذلك الإسم أو في سببه وهو المضاف إلى ضمير الإسم السابق. فجملة الإشتغال تتركب من إسم يليه جملة فعلية، أو ما فيه معنى الفعل، تتضمن ضميرا يعود على الإسم المتقدم ويكون في محل نصب، أو يكون ما تتضمن الضمير في الجملة الفعلية في محل نصب.

2. أركانه

وللاشتغال ثلاثة أركان، وهي؛ مشغول عنه أي الإسم المتقدم، ومشغول أي الفعل المتأخر، ومشغول به أي الضمير الذي تعدي إليه الفعل بنفسه أو بالواسطة. ولكل واحد من هذه الأركان الثلاثة شروط عديدة كما تلي:³

1) مشغول عنه أي السهم المتقدم⁴

(1) أن لا يكون متعدد لفظا ومعنى؛ بأن يكون واحدا، نحو: زيدا ضربته، أو متعدد في اللفظ دون المعنى، نحو: زيدا وعمرا ضربتهما، لأن العطف جعل الإسمين كالإسم الواحد، فغن تعدد في اللفظ والمعنى؛ نحو: زيدا درهما أعطيته، لم يصح.

³ عبد الله بن عبد الرحمن الهمداني المصري، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، دار التراث: القاهرة، ط 20 سنة 1400 هـ / 1980 م، ج:

2، ص: 128

⁴ محمد أسعد النادير، جمع الحقوق محفوظة، المكتبة العصرية، 2005، ص: 368

(2) أن يكون متقدما، فإن تأخر - نحو ضربته؟- لم يكن من باب الإشتغال،

بل إن نصبت زيدا فهو بدل من الضمير، وإن رفعته فهو مبتداء خبره

الجملة قبله.

(3) قبوله الإضمار، فلا يصح الإشتغال عن الحال، والتمييز، ولا عن المحرور

بحرف يختص بالظاهر كحتى.

(4) كونه مفتقرا لما بعده، فنحو جاءك زيد فأكرمه ليس من باب الإشتغال

لكون الإسم مكفيا بالعامل المتقدم عليه.

(5) كونه صالحا للإبتداء به، بألا يكون نكرة محضة؛ نحو قوله تعالى:

ورهبانية ابتدعوها، ليس من باب الإشتغال، بل كلمة رهبانية معطوفة

على ما قبلها بالواو وجملة ابتدعوها صفة.

2) مشغول أي الفعل الواقع بعد الإسم⁵

(1) أن يكون متصلا بالمشغول عنه، فإن انفصل منه بفواصل لا يكون لما بعده

عمل فيما قبله - كأدوات الشرط، وأدوات الإستفهام، ونحوهما- لم

يكن من باب الإشتغال.

(2) كونه صالحا للعمل فيما قبله: بأن يكون فعلا متصرفا، أو اسم فاعل، أو

اسم مفعول، فإن كان حرفا، أو اسم فعل، أو صفة مشبهة، أو فعلا

⁵ المرجع السابق (عبد الله بن عبد الرحمن الهمداني المصري)

جامدا كفعل التعجب - وكل هذه العوامل لضعفها لاتعمل فيما تقدم
عليها- لم يصح.

3) ومشغول به أي الضمير

(1) ألا يكون أجنبيا من المشغول عنه، فيصح أن يكون ضمير المشغول عنه،
نحو: زيدا ضربته، أو مررت به، ويصح أن يكون إسما ظاهرا مضافا إلى
ضمير المشغول عنه، نحو: زيدا ضربت أخاه، أو مررت بغلامه.

3. الأحوال النحوية للإسم المشغول عنه

يذكر النحاة حالات لإعراب الإسم المشغول عنه بين وجوب النصب،
وجوازه، وامتناعه.⁶

1) وجوب نصب الإسم المتقدم

يجب نصب الاسم المتقدم إذا كان مسبوqa بأداة تختص بالدخول على
الأفعال. وتكون هذه الأفعال هنا مقدرة فقط ويكون الاسم بعد هذه الأدوات
مفعولا به لهذا الفعل المقدر فيجب نصبه ولايصح رفعه على أنه مبتدأ. وهذه
الأدوات التي تختص بالدخول على الأفعال هي:

⁶ نفس المرجع

(1) أدوات التحضيض وهي : هلا ولوما ولولا وألا، إذا وقع الاسم المشغول

عنه بعدها وجب نصبه.

امثله: هلا محمدا أكرمته. ومحمدا هنا مفعول به منصوب وجوبا لفعل

مقدر محذوف.

(2) أدوات الاستفهام كلها ما عدا الهمزة: لأن الهمزة تدخل على الأسماء

والأفعال.

امثله: هل محمدا قابلته؟ يجب نصب محمدا لأنه وقع بعد حرف

استفهام غير الهمزة وهو هل.

(3) أدوات الشرط: مثل إن وإذا.

امثله: إن عليا لقيته فسلم عليه. يجب نصب لفظ عليا لأنه وقع بعد

أداة شرط إن.

(2) وجوب رفع الاسم المتقدم أو ممنوع عن النصب

يجب رفع الاسم المتقدم في خمس حالات:

(1) أن يقع الفعل المشغول صفة للإسم المتقدم.

(2) أن يكون الفعل المتأخر صلة؛ وهو أن يأتي بعد الاسم المتقدم اسم

موصول.

(3) أن يكون الفعل المشتغل مضافا إليه.

(4) أن يكون الفعل بعدما يختص بالابتداء.

(5) أن يقع الفعل المشتغل بعد لفظ لا يعمل ما بعده فيما قبله.

ويأتي في عدة صور:

- أن يقع الفعل بعد ما التعجبية. مثاله: عبد الرحمن ما أكرمه.
- أن يقع الفعل بعد إن الشرطية. مثاله: محمد إن قابلته فسلم عليه.
- أن يقع الفعل بعد (هل) الاستفهامية. مثاله: خالد هل تحبه؟
- أن يقع الفعل بعد أداة تحضيض. مثاله: زيد هلاصالحته.

3) أن يترجح نصب الاسم المتقدم

يعني جائر نصب الاسم المتقدم والنصب الراجح ويجوز رفعه؛ ولكنه

مرجوح. ويترجح نصب الاسم المتقدم في ست حالات، وهي:

(1) أن يكون الفعل المشغول بنصب الضمير طلبا يدل على الأمر أو الدعاء.

نحو: محمدا اتبعه. ومحمدا يترجح نصبه لأن الفعل المشغول فعل أمر

وهو اتبع. ويجوز الرفع على أنه مبتدأ والجملة الفعلية بعده خبر، ولكن

هذا هو المرجوح وليس الراجح.

(2) أن يكون الفعل المشغول مقترنا باللام الطلبية أو لا الطلبية. وهي تدخل

على الفعل المضارع وتسمى لام الأمر أو لام الدعاء ولا الناهية ولا

الدعائية. نحو: محمدا ليكرمه عمرو. وأن محمدا يترجح النصب على أنه

مفعول به لفعل مقدر محذوف وجوبا. ويكون منصوبا على الاشتغال
لأن الفعل المشتغل مقترن باللام الطلبية.

(3) أن يكون الاسم بعد أداة يغلّب فيها أن تدخل على الأفعال وهي
الهمزة. نحوه (فقالوا أبشرا منا واحدا نتبعه). وبشراً يترجح أن
تكون منصوبة لأن الهمزة في الراجح أن يأتي بعدها الأفعال. فالفعل هنا
مقدر محذوف. والهمزة هنا متصلة بالاسم المشغول عنه فالراجح نصب
الاسم. أما إذا كانت الهمزة مفصولة عن الاسم، فالراجح أن يكون
مرفوع إلا إذا كان الفاصل ظرف فيترجح النصب.

(4) أن يقع الاسم المشغول عنه بعد عاطف غير مفصول بـ "أما" ويكون
مسبقا بفعل وهذا الفعل ليس مسبقا باسم. نحو: حضر عبد الله
وأخاه أكرمه. وأخاه هو الاسم المشغول عنه ويترجح هنا نصبه لأنه
جاء بعد عاطف وهو الواو وليس مفصلاً عن أخاه بكلمة "أما" وهو
مسبق بفعل "حضر" وهذا الفعل لم يسبقه اسم.

(5) أن يتوهم عند رفع الاسم المتقدم أن الفعل الذي بعده صفة له. إن كل
شئ خلقناه بقدر. وكلّ هنا مفعول به منصوب لفعل مقدر، فيترجح
النصب؛ لأننا لو رفعنا (كلّ) فإن (خلقناه) هذه ستوهم إنها صفة
للاسم المتقدم. ولاتوهم الصفة في حالة النصب لأن الصفة لاتعمل في
الموصوف.

(6) أن يكون الاسم المشتغل عنه جواباً لاستفهام منصوب. نحو: عندما

تسأل فتقول: أيهم ضربت؟، فيقال لك: زيدا ضربت. فإن زيدا هنا

يترجح النصب.

4) أن يترجح رفع الاسم المتقدم

وذلك في الكلام الذي لا موجب فيه للرفع، ولا موجب فيه للنصب

ولا يتساوى فيه الأمران. وهو أن يترجح رفع الاسم المتقدم على نصبه.

والمثال: محمد أكرمه أو محمد صافحته أو عبد الله مررت به.

يترجح رفعه لأنه (محمد) مبتدأ. وأكرمه جملة فعلية في محل رفع خبر.

ويجوز نصب محمدا مفعول به منصوب لفعل مقدر محذوف وجوبا. تقديره

أكرمت محمدا أكرمه. إن كان مرفوعا الاسم المتقدم فهو مرفوع على الابتداء

وهو الراجح. وإن كان منصوبا فكان الاسم المتقدم مفعولا به لفعل مقدر

محذوف وجوبا.

5) أن يتساوى بين نصب الاسم المتقدم ورفع

وضابطه: أن يكون الفعل المشتغل معطوفا، أي مسبوqa بحرف عطف

على جملة، وتكون هذه الجملة أولها جملة اسمية وخبرها جملة فعلية. فإن عطفنا

على الجملة الكبرى، فإننا نرفع. وإن عطفنا على الجملة الصغرى، فإننا نصب

والوجهان متساويان. واشترطوا أن يوجد رابط في الجملة الثانية وهذا الرابط يكون أحيانا ضميرا مثل "الهاء" في كلمة لأجله أو العطف بالفاء. نحو: محمد قام فزيد أكرمته. هنا يتساوى النصب والرفع في كلمة محمد.

ب. المفهوم الإجرائي

و أراد الباحث أن يقدم المفاهيم الإجرائية أي المعايير التي استخدمها الباحث لمعرفة قدرة الطلاب على فهم الإشتغال. فكان الطلاب قادرين على فهم الإشتغال إذا كانوا يستطيعين أن يشرحوا ثلاثة أنواع منه: وهي التعريف وأركانه وإعراب مشغول عنه؛ وهذه الثلاثة هي المعايير المستعملة لهذا البحث العلمي.

1. تعريف الإشتغال: الإشتغال هو أن يتقدم إسم ويتأخر عنه فعل متصل بالضمير الذي يعود إلى ذلك الإسم.

2. أركان الإشتغال ثلاثة وهي المشغول عنه أي الإسم المتقدم، والمشغول أي الفعل الواقع بعد الإسم، والمشغول به أي الضمير.

(1) المشغول عنه أي الإسم المتقدم

- ألا يكون الإسم المتقدم عن الفعل المتعدد لفظا ومعنى ولا يكون نكرة

محضة.

2) المشغول أي الفعل الواقع بعد الإسم

- أن يكون الفعل الواقع بعد الإسم متصلا بالضمير الذي يعود إلى الإسم المتقدم.

- أن يكون الفعل الواقع بعد الإسم صالحا للعمل فيما قبله.

3) المشغول به أي الضمير

- ألا يكون الضمير أجنبيا من الإسم المتقدم أو يكون إسما ظاهرا مضافا إلى ضمير هذا الإسم.

3. وإعراب المشغول عنه في خمسة أحكام وهي:

1) وجوب النصب

يعنى إذا كان مسبوقا بأداة تختص بالدخول على الأفعال وهي:

- أدوات التحضيض وهي : هلا ولوما ولولا وألا.

- أدوات الاستفهام كلها ما عدا الهمزة.

- أدوات الشرط.

2) وجوب الرفع أو ممنوع عن النصب

- أن يقع الفعل المشغول صفة للإسم المتقدم.

- أن يكون الفعل المتأخر صلة؛ وهو أن يأتي بعد الاسم المتقدم اسم موصول.

- أن يكون الفعل المشغول مضافا إليه.

- أن يكون الفعل بعدما يختص بالابتداء.

- أن يقع الفعل المشغول بعد لفظ لا يعمل ما بعده فيما قبله.

(3) أن يترجح نصب الإسم المتقدم

- أن يكون الفعل المشغول بنصب الضمير طلبا يدل على الأمر أو الدعاء.

- أن يكون الفعل المشغول مقترنا باللام الطلبية أو لا الطلبية.

- أن يكون الاسم بعد أداة يغلب فيها أن تدخل على الأفعال وهي

الهمزة.

- أن يقع الاسم المشغول عنه بعد عاطف غير مفصول بـ "أما" ويكون

مسبقا بفعل وهذا الفعل ليس مسبقا باسم.

- أن يتوهم عند رفع الاسم المتقدم أن الفعل الذي بعده صفة له.

- أن يكون الاسم المشغول عنه جوابا لاستفهام منصوب.

(4) أن يترجح رفع الإسم المتقدم

وذلك في الكلام الذي لا موجب فيه للرفع، ولا موجب فيه للنصب ولا يتساوى

فيه الأمران.

(5) أن يتساوى بين نصب الإسم المتقدم ورفع

أن يكون الفعل المشغول معطوفا، أي مسبقا بحرف عطف على جملة، وتكون

هذه الجملة أولها جملة اسمية وخبرها جملة فعلية.